مخططات البنتاغون في البحر الأحمر

ترجمة محمود أبو عيد - عن مجلة «آسيا وافريقيا»

الامبريالية العالمية وفي طليعتها الولايات المتحدة في نهج العسكري وفي تجاهل القرارات التي اصدرها ويصدرها المجتمع الدولي بشأن تحويل منطقة المحيط الهندي الى منطقة سلام منزوعة السلاح. ويذكر المراقبون السياسيون بالقرار الذي اتخذته الدورة الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة بهذا الشأن.

ان البحر الاحمر المنفذ الوحيد للمحيط الهندي في تقاطع قارتي افريقيا وآسيا فانه يحتل مركزا هاما في الاستراتيجية للولايات المتحدة وخاصة في مجال النشاطات للاتحاد السوفياتي واصدقائه. فقد اكد وزير الدفاع الاميركي واينبرغر" على ان البحر الاحمر تعتبر منطقة حيوية له بالرغم من ان هذه المنطقة بعيدة كثيرا عن الولايات المتحدة وتتاخم الحدود الجنوبية السوفياتية، وفي هذا المجال يتحدث عن محاولات واشنطن للتغلب على الخطر الايديولوجي والتلويح بالخطر السوفياتي المزعوم، واستعداداتها العسكرية في المنطقة.

وقد حاول رونالد ريغان الى ان اذاعت وثيقة سرية اصدرتها مجلس الامن القومي الاميركي ان الولايات المتحدة ان تأخذ المبادرة في منطقة البحر الاحمر لمنع عدم خسارة مواقعها بالنسبة لشرق الاوسط، هذا بالاضافة الى الاستراتيجية لتلك المنطقة الهام الفيتنامي جنوب افريقيا.

وحاول ريغان لسدة الحكم بانه بناء قواعد عسكرية في الخليج واكدت الاهمية القصوى للقواعد من اجل المحافظة على النفط العربية، وقد تم تطوير اسلوب عمل التدخل السريع لتصبح اداة لسياسة الاستعمار الكولونيالي من ما يسمى بالمنطقة العسكرية المركزية الثالثة نفذ نشاطات محمومة في منطقة البحر الاحمر وذكرت صحيفة "الفرنسية بان الولايات المتحدة تسعى لتثبيت مخططاتها العسكرية خاصة بعد حدوث الثورة في "اثيوبيا" وتحررت "بمصالحها الاستراتيجية من جنوب الجزيرة العربية القضاء على الطغمة الحاكمة

وابتدأ البنتاغون بشكل فوري بتنفيذ الاحداث ببناء القواعد البحرية كنقاط للسيطرة على البحر الاحمر والاجزاء الغربية من المحيط الهندي. ويعتبر الخبير في قانون البحار "بيسوريوس" هذه الخطوة رأس جسر حيوي لنصب قواعد الاتحاد السوفياتي، وان جميع القواعد المقامة في اليمن والسودان والصومال تتسق ليس فقط فيما بينها ايضا مع القاعدة في جزيرة "ديينو غارسيا" البنتاغون كحلقة لاستخدام الاسلحة

الذرية عند هذا الحد الامريكية اعطت لنفسها الحق في المحيط الهندي مع الهادي والاطلسي بنظام الناتو تحت اشرافها وقد علقت احدى المجلات حولها "بانها محاولة لاغلاق فكي تمساح عملاق" وهذا يعني وصل القواعد العسكرية والاساطيل الامريكية بقوس يمتد من الغرب الى الشرق عبر المحيطات الثلاثة المذكورة.

ومما لا شك فيه ان اسرائيل هي ذراع الامبريالية الامريكية الضاربة في الشرق الاوسط، وقد تم توقيع معاهدة استراتيجية معها في شهر ايلول من عام ١٩٨١، وبعد ذلك بوقت قصير وقعت مذكرة التعاون الاستراتيجي الشامل بين البلدين وقد ادركت حركة التحرر الوطني العربية والافريقية منذ البداية اخطار الارتباط القائم بين اتفاقية "كامب ديفيد" ومخططات الامبريالية الامريكية لاقامة تحالف سياسي وعسكري اوسع في منطقة البحر الاحمر تحت قيادتها.

وجاء توقيع اتفاقات كامب ديفيد ليجعل من مصر احدى القواعد الرئيسية للامبريالية الامريكية، وشريك اساسي في الشرق الاوسط وافريقيا. ومن هنا بلغت قيمة القروض والمساعدات الامريكية لمصر خلال الـ ٧ سنوات الماضية ٨ر٧ بليون دولار. وفي عام ١٩٨٢ طلبت مصر اسلحة امريكية بقيمة ٣ر٥ بليون دولار. ومنذ عام ١٩٧٥ توجهت البوارج العسكرية الامريكية للموانئ المصرية اكثر من ٢٠٠ مرة، كذلك ازداد عدد الضباط والجنود الاميركيين الذين وصلوا الى مصر لاجراء مناورات عسكرية وتجاوز عددهم الـ ٢٠٠٠ وفي عام ١٩٨١ تضاعف هذا العدد بـ ٣ مرات، ومنذ شهر اذار عام ١٩٨٢ تم تثبيت ما يسمى قوات السلام، في قواعد خاصة اقيمت في سيناء، لتحل محل القوات الاسرائيلية المنسحبة. وكما هو معلوم فان الحكومة المصرية لا تستطيع المطالبة بانسحاب هذه القوات خاصة وانه ضمن صفقة "كامب ديفيد" فان مثل هذا الطلب يحتاج الى موافقة واشنطن وتل ابيب.

واستكمالا لراس الجسر الاستراتيجي في سيناء تخطط الامبريالية الامريكية للابقاء على تواجدها العسكري في لبنان بالرغم من القول ان هذه القوات لن تمكث اكثر من ٣٠ يوما لمراقبة مغادرة الثوار الفلسطينيين من بيروت الغربية.

وضمن اطار اتفاقات كامب ديفيد ركزت تل ابيب والقاهرة على مسألة التعاون بين اجهزة المخابرات التابعة لهما، وبالاستناد الى المعلومات الصحفية فان الموساد الاسرائيلية واجهزة "امن الدولة" المصرية ومخابرات جنوب افريقيا قد عقدت مؤتمرا في مصر في شهر ايلول عام ١٩٨١ رفع مستوى التعاون والتنسيق بين هذه الاجهزة، وبالتحديد من اجل خلق شبكة سرية متحركة من العملاء في دول منطقة البحر الاحمر لتنفيذ الهدف الخاص بتسريب عملاء الى الاجهزة العسكرية لهذه الدول على جميع المستويات.

ويولي البنتاغون اهتماما كبيرا بقاعدة "راس بناس" العسكرية المصرية على سواحل البحر الاحمر، حيث اوكل لها مهمة انزال ونقل قوات التدخل السريع في المنطقة، وقد اعدت هذه القاعدة لاستيعاب ١٦ الف جندي عند الحاجة، ونشرت وسائل الاعلام الامريكية ان اكثر من ٤٠٠ مليون دولار من اصل ٢ر٦ بليون دولار تم تخصيصها لتطوير قاعدة "راس بناس" وتجدر الاشارة الى ان هذا المشروع هو من اكبر المشاريع العسكرية الامريكية في الخارج.

لقد كتبت جريدة "الواشنطن بوست" الامريكية بان اهمية قاعدة "راس بناس" لا تقتصر على مصر وانما تمتد الى المملكة العربية السعودية والمنطقة باسرها.

وعليه فقد اوصت وزارة الدفاع الامريكية ببيع السعودية ١٠ طائرات هجومية مع اجهزة اتصنت وخمس طائرات "فانتوم ـ ٥" بالاضافة الى طائرات التجسس والانذار السريع "اواكس" عدا قائمة المزيد من المعدات العسكرية والتي تبلغ قيمتها ٥ر٨ بليون دولار، تم تسليمها مؤخرا. الجدير ذكره ان قيمة مشتريات الرياض العسكرية قد تجاوزت ٣٥ بليون دولارا في الفترة الاخيرة، بما في ذلك دفع نفقات ٥٠٠ خبير عسكري اميركي تم ارسالهم للسعودية.

لقد اشار وزير الخارجية الاميركي السابق الكسندر هيغ في شهر اذار من عام ١٩٨٢ الى اهمية المساعدات الامريكية الخارجية، حيث اكد بان هذه المساعدات تعتبر اساسا تستند اليه مخططات ريغان" الاستراتيجية" في العالم ومن ضمنها البحر الاحمر، وتذهب معظم هذه المساعدات الى اسرائيل حيث ستبلغ ٢ر٥ بليون دولار. كذلك اعتبر هيغ مسألة تثبيت النظام العسكري في السودان بانه يشكل اهمية حيوية لمصالح الولايات المتحدة، وتم رصد ٢٣٠ مليون دولار لهذا الغرض.

ومن وجهة نظر خبراء البنتاغون يحتل السودان موقعا استراتيجيا هاما في شمال شرق افريقيا، خاصة وان النظام الحاكم هو نظام ديكتاتوري ينفذ مخططات واشنطن، كذلك لخصوصية الموقع الجغرافي، فالسودان هو اكبر الدول الافريقية التي لها حدود على البحر الاحمر كما ان لها حدودا مع عدد كبير من الدول الافريقية مثل ليبيا واثيوبيا ومصر واوغندا وكينيا وتشاد.

لقد اشارت العديد من وسائل الاعلام بان الولايات المتحدة والبحرية المصرية تقوم بطلعات ومهمات يومية على طول الساحل السوداني في البحر الاحمر، وان العديد من هذه المهمات يتم بالتنسيق مع القواعد الامريكية في سيناء.

وتقوم واشنطن من خلال علاقاتها مع النظامين في مصر والسودان بتشجيع تطور التعاون العسكري بينهما حيث تم توقيع اتفاقية دفاع مشتركة بينهما في عام ١٩٧٦

كما اتفق هذان البلدان في شهر تشرين اول ١٩٨٢ على التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري، بينهما ويقضي ذلك باتباع استراتيجية موحدة في اطار الدفاع والامن.

وفي معرض الرد على هذا التنسيق الموحد حذرت صحيفة الاهالي المصرية من مسألة التنسيق في "المجالات الاستراتيجية" وبالرغم من هذا فقد اكد وزير الدفاع المصري بان جيش الدولتين سيكون "موحدا" خاصة وان هناك تهديد متزايد ضد القرن الافريقي" على حد قوله، كما اشارت صحيفة الاهالي الى ان هذا التكامل يعني بان مصر ستساند السودان في اي عملية عسكرية وحتى تلك العمليات التي يقوم بها نميري لقمع الجماهير السودانية ضمن الاحكام العرفية المعمول بها في البلاد. ويبدو واضحا من ذلك بان هدف واشنطن هو اقامة تحالف عسكري بين مصر والسودان، يشمل الصومال ايضا، وقد يتسع ليضم المملكة العربية السعودية في وقت لاحق.

ولكن اذا ما استرجعنا الاحداث التي حصلت في لبنان وردود الفعل في العالم العربي، يكون من المبكر الحديث عن كيفية اختيار الولايات المتحدة لشكل التحالف الجديد من الناحية التنظيمية.

وتشير مجلة "نيو افريكان" بهذا الصدد الى اهمية مقاطعة "اريتيريا" بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الاميركية، وذلك لموقعها بين القرن الافريقي والشرق الاوسط وأشرافها على خليج عدن وامتدادها لمسافة ٨٠٠ كم على ساحل البحر الاحمر.

وعلى هذا الاساس احتفظت الامبريالية الاميركية بقاعدة عسكرية لها في مدينة اسمرا عاصمة هذه المقاطعة ابان حكم الامبراطور "هيلا سيلاسي". وبعد نجاح الثورة الاثيوبية تم الغاء هذه القاعدة بطلب من الحكومة الثورية الجديدة. نتيجة لهذا التطور ابتدأت الولايات المتحدة تعمل لدعم بعض القوى داخل اريتيريا للانفصال عن اثيوبيا بعد ان كانت قد استخدمت قواتها في وقت سابق لقمع الجماهير الاريتيرية ودعم حكم الامبراطور "هيلا سيلاسي" كما شجعت الصومال على شن حربه الفاشلة في صحراء اوغادين.

وضمن هذه النشاطات استخدمت الامبريالية الاميركية قاعدة "بربرا" في الصومال كنقطة انطلاق لنشاطاتها المعادية في منطقة البحر الاحمر.

لقد اشار رئيس المجلس الثوري في اثيوبيا " مانغستو هيلا مريام" في شهر اكتوبر من العام الماضي واثناء زيارته للاتحاد السوفياتي بانه بعد دراسة الوضع في القرن الافريقي فان الدولة الاثيوبية والاتحاد السوفياتي سيقفون ضد اقامة القواعد الاجنبية في القرن الافريقي والمناطق المجاورة واكد ان الدولتين تريان في الدعم العسكري الاميركي للصومال تهديدا مباشرا لاثيوبيا ولأمن دول هذه المنطقة".

ومن الطبيعي ان تقوم اثيوبيا نتيجة لذلك باتخاذ خطوات دفاعية لمواجهة هذه النشاطات حيث تم توقيع اتفاقية صداقة وتعاون في عام ١٩٨١ مع ليبيا واليمن الديمقراطي، وقد جاء في البند الرابع من هذه الاتفاقية بان الدول الثلاث ستقاوم نهج العسكرة الذي تمارسه اطراف كامب ديفيد.

وكتلخيص لذلك تتوجب الاشارة الى ازدياد النهج العدائي للسياسة الامريكية في منطقة البحر الاحمر والى حقيقة ان انظمة رجعية محددة، باتت نهائيا بمثابة ادارة طيعة لخدمة الامبريالية الامريكية.

وهذه الانظمة التي تخشى على نفسها من السقوط تحاول من خلال تقديم بعض "الخدمات اللفظية" وتوجيه بعض الانتقادات للولايات المتحدة، المحافظة على نفسها وامتصاص نقمة شعوبها. بينما هي في الواقع وضعت جميع مقدراتها في خدمة اعداء شعوبها.

ان هذا ليس سوى ترجمة لما وصفه لينين "بالامبريالية المحلية" عشية الحرب العالمية الاولى، والمقصود بذلك قيام دول صغيرة وضعيفة نسبيا بالاعتماد على قوة امبريالية كبيرة لتنفيذ سياساتها الامبريالية الخاصة في مناطق محددة.

وفي نفس الوقت فان هذه التبعية توسع الفرص امام الولايات المتحدة للقيام بنشاطات عسكرية مباشرة. ان طبيعة الارتباط بين الامبريالية العالمية والمحلية تقوم على ان الاولى توجده وتحدد خطوات الثانية، وبالتالي فان مهمات النضال ضدهما هي واحدة.

وبقدر ما تشتد المحاولات الاميركية لعسكرة المحيط الهندي والبحر الاحمر والخليج، يجب ان ترتفع بالمقابل نشاطات القوى المعادية لهذه المحاولات.

ويدعو الاتحاد السوفياتي والدول المحبة للسلام لتنفيذ اعلان الامم المتحدة باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، ويدعم قرار الامم المتحدة لعقد مؤتمر دولي حول هذه القضية في هذا العام ١٩٨٣.

ولتنفيذ هذا الهدف، فان وحدة وتضامن جميع القوى التي تستهدفها المخططات الامريكية يصبح ضرورة ملحة ■